

الخاتمة

تستخدم السلطات المالية السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية من حيث التغييرات التي يمكن إجراؤها على إدارة النفقات العامة ودارة الإيرادات العامة، ولما تتضمنه من حلول كفيلة بمعالجة بعض المشكلات العامة التي تواجه الدولة.

وقد تناول البحث مختلف الأدوات التي تمكن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي من القيام بوظائفها المالية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء أحكام وتوجيهات النظام الاقتصادي الإسلامي.

وقد استخلصنا من دراستنا السابقة بعض النتائج وانهينا إلى بعض التوصيات، نقدمها بإيجاز فيما يلي:

أولا : النتائج .

1- أن المال لا يملكه الإنسان ملكا حقيقيا مطلقا، إنما هو مستخلف فيه، ومن ثم لا يحل له إتلافه أو تعطيله بكنزه وحبسه عن التوظيف في مطالب الحياة.

2- تعتبر السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي تنظيم مالي يستقيم به ميزان الحياة، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكيف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة وتكيف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

3- تتميز السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بالمرونة، ما يجعلها صالحة لمقابلة التطورات المستمرة بشرط أن لا يخل التطور بمبادئ الشريعة الإسلامية.

4- تقوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي على بعض الأسس منها: حرية السوق وتكيف نمط الاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وترشيد استخداماتها، حيث تتحدد الأسعار بفاعل العرض والطلب مع التدخل لتوفير حرية التفاعل إذا ما حدث انحراف عنها، بمنع كل أساليب التعامل السلبية كالغش والربا والاحتكار واستخدام أساليب الحوافز والإعانات ما يعمل على سيادة المنافسة التامة، وتقرير الإنفاق العام ينبغي أن يقدر بما يشبع الضروريات التي يحتاجها الأفراد والحد من الاستهلاك الترفي من خلال فرض ضرائب عالية على هذا النوع من السلع، كما يقتضي سلوك مبدأ الرشد الاقتصادي أن لا توجه كل النفقات العامة للوفاء بالأغراض الاستهلاكية فحسب بل ينبغي أن يخصص جزء منها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية، بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

5- تستخدم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي الإيرادات العامة جنبا إلى جنب مع النفقات العامة، كأدوات تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها التي تتدرج في إطار أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تتبناه، وتتصب الأولويات في كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية وليجاد التوازن الاجتماعي واستقرار وتيرة التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستويات الاستقرار الاقتصادي.

6- يستخدم الإنفاق العام كأداة مرنة لتوزيع الدخل القومي على نحو يحقق الكفاية والعدالة للأولويات التي تستهدف خلق مجتمع التوازن الاجتماعي بدون فوارق، وتمثل المصلحة العامة معياراً موضوعياً لإنفاق المال العام في السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، فليس من الضروري أن تتساوى المصالح العامة في الأهمية وإنما تقدم المصالح العامة الضرورية على المصالح العامة الحاجية، وتقدم هذه الأخيرة على المصالح العامة التحسينية، وعليه يخضع اختيار المصلحة العامة لضوابط محددة.

7- تهتم السياسة المالية بتحديد حاجات الفقراء والمساكين من خلال توجيه الفائض من المال من الجهات الغنية نحو الجهات الأقل غنى، وهنا يتجلى الدور الرئيسي للزكاة باعتبارها إحدى الإيرادات العامة بمساهمتها الفعالة في إتمام وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، كآلية تهدف إلى التخفيف من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية.

8- ينتج عن إنفاق أموال الزكاة آثار اقتصادية بالغة الأهمية، من حيث ارتفاع حالة الفرد الاقتصادية، فهي تعمل على سرعة دوران رأس المال بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزييد فرص الاستثمار وتحقق التوازن في توزيع الثروة بين الأفراد، وأثار اجتماعية تحقق التآلف بين الأفراد وتقلل من التفاوت الطبقي من خلال سد الحاجات الضرورية ما من شأنه أن يخلق جواً من الأمن والاطمئنان.

9- تقوم أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التضامن بين جميع الأفراد، وأن دور الدولة هو السهر على تحقيق الأهداف الكبرى للأمة، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحسن استغلال الموارد، فضلاً على ذلك كفاءة المستوى اللائق للمعيشة للفقراء في المجتمع.

10- للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي الصلاحية الكاملة في توزيع الثروات والدخول بوضع القواعد لاكتساب الملكية والتوريث والوصية، بهدف منع تركيزها في جانب وحرمان جانب آخر من المجتمع، والعمل على انتشار رؤوس الأموال وعدم تركها في يد فئة قليلة بمنع اكتناز المال لما له من مساوئ تعطيل المال، ومنع التعامل بالربا الذي يؤدي إلى تعطيل الطاقات البشرية المنتجة ويحصر الثروة والأموال في يد طبقة معينة تتحكم في اقتصاد البلاد، ومنع الاحتكار والتدخل عند الضرورة صوناً للمصلحة العامة.

11- تعتبر التنمية الاقتصادية مطلب شرعي تسعى السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى إيجاد ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد وإعمار الأرض والتوسع في الإنتاج النافع وتهيئة فرص العمل، بهدف تغطية جميع المرافق الاقتصادية وتحقيق الحياة الكريمة للفرد وبناء قوة الأمة الاقتصادية لمواجهة التحديات.

12- تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربتها للبطالة، والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية بتعجيل أو تأخير صرف الزكاة حسب ما يقتضيه الصالح العام، والحفاظ على استقرار الوحدة النقدية باعتبار ذلك ضرورياً للتوازن الاقتصادي من خلال الربط بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، ورفع حجم الإعانات الاقتصادية الذي يعتبر من وسائل الإنفاق العام للتأثير على الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا : التوصيات.

تنقسم التوصيات المقترحة إلى: توصيات عملية وأخرى علمية.

أ- التوصيات العملية.

- 1- مناقشة الحكومات الإسلامية للنظر بجدية في تنظيم تطبيق فريضة الزكاة، ووضع كافة التسهيلات أمام الهيئات التطوعية التي تقوم بجمعها للوصول بها إلى مستحقيها الشرعيين في أماكن جمعها.
- 2- ضرورة وضع النصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية لتقنين عمليات تحصيل الزكاة وصرفها.
- 3- تنظيم وتطوير إدارة صندوق الزكاة ودعمها بالموارد البشرية المؤهلة واللازمة لحسن تأدية وظيفتها.

ب- التوصيات العلمية.

- 1- تشجيع الأبحاث العلمية حول العلاقة الوظيفية للزكاة بالسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.
- 2- دراسة المسائل المالية في الاقتصاد الإسلامي، كالدور المالي للزكاة في إيجاد الاستقرار الاقتصادي.
- 3- ضرورة استمرار الندوات والمؤتمرات العلمية حول الجوانب المختلفة للاقتصاد الإسلامي، ولجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.